تطلق خدمة "التحقق من العميل" عند الدفع الإلكتروني 30 نوفمبر الجاري

"كي نت": 700 مليون دينار دفعت إلكترونياً منذ بداية العام

محمود فاروق

قال رئيس مجلس ادارة شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة «كي نت» محمد العثمان ان عمليات الدفع الالكتروني وصلت هذا العام الى ما يقارب 20 مليون عملية بقيمة تزيد على 700 مليون دينار بنسبة نمو تصل الى 39,7٪.

جاء ذلك خلال مؤتمر عقدته الشركة امس للاعلان عن اطلاق خدمة OTP للتحقق من العميل خلال اي عملية دفع الكتروني تزيد قيمتها على 25 دينارا، وذلك من خلال رمز يرسل الى هاتف العميل ليسجله على بوابة الدفع الالكتروني لمرة واحدة (One Time Password). وتضمن هذه الخدمة لحاملي بطاقات السحب الآلي المصدرة من البنوك المحلية توفير تقنية عالية الجودة بهدف حماية العملاء أثناء التسوق عبر الانترنت، واضافة المزيد من عناصر الحماية والأمان عبر بوابة الدفع الالكتروني الخاصة بها.

واضاف العثمان أن 14٪ من عمليات الدفع الالكتروني في الكويت تتم من خلال التسوق عبر الانترنت، مما يؤكد على ضرورة اضافة المزيد من وسائل الحماية والأمان لهذه البوابة بهدف التقليل من المخاطر المحتملة قبل وقوعها.

واوضح ان «كي نت» قامت باضافة رمز التحقق لمرة واحدة عند عمليات الشراء والتسوق الالكتروني وذلك بهدف التحقق من شخصية حامل البطاقة عند عملية الدفع الالكتروني من خلال ربط تلك العملية برسالة قصيرة ترسل الى هاتف العميل المحمول لاستكمالها.

استراتيجية مستقبلية

وأكد العثمان أن «كي نت» مستمرة في تحقيق

الخدمة الجديدة تطبق على أي عملية دفع إلكتروني تزيد قيمتها على 25 ديناراً

العثمان: عمليات الدفع ربطت برسالة قصيرة مجانية ترسل إلى هواتف العملاء

العجمي: ضرورة تحديث رقم هاتف العملاء بالبنوك لتلافي انقطاع خدمة الدفع الإلكتروني

14٪ من عمليات الدفع الإلكتروني بالكويت تجرى عبر التسوق بالإنترنت

محمد العثمان

عبدالله العجمي

احمد المحيميد (هاني الشمري)

اداء متميز وحضور فعال في السوق الكويتي والخليجي، وذلك عن طريق التزام الشركة بالعمل وفقا لاستراتيجية محددة للمستقبل والتركيز على الأنشطة الرئيسية وفتح آفاق جديدة للخدمات الالكترونية لترتقي بالخدمات المقدمة للقطاع المصرفي الكويتي والبنوك العاملة بالمنطقة بالاضافة الى خدمة القطاع الحكومي.

خدمات إلكترونية

واكد على التزام الشركة نحو أهمية التركيز على طرح المزيد من الخدمات الالكترونية بالاضافة الى مواكبة التطور التكنولوجي بشكل مستمر وبما ينعكس على خدمة عملاء البنوك الكويتية والبنوك العاملة في الكويت بشكل أفضل.

تجدر الاشارة الى أنه ومنذ تأسيس «كي نت» قامت الشركة بالتوسع لخدمة القطاع المالي من خلال طرح خدمات ومنتجات جديدة لخدمة كافة القطاعات، بالاضافة الى السعي نحو الاستمرار في تحديث الخدمات الحالية وابتكار الجديد منها من أجل ضمان رضا العملاء كافة.

ومنذ انطلاق بوابة الدفع الالكتروني عبر الانترنت عام 2004 قامت الشركة بالتركيز على قناة الدفع الالكتروني بهدف خدمة كافة قطاعات الأعمال في الكويت الأمر الذي يظهر بشكل واضح وملموس من خلال النمو المتزايد في عمليات الدفع الالكتروني.

خطة واضحة

وبدوره، قال الرئيس التنفيذي لشركة «كي نت» عبدالله العجمي ان «كي نت» قامت بطرح هذه الميزة الجديدة عبر بوابة الدفع الالكتروني الخاصة بها وذلك ضمن خطة عمل واضحة ومدروسة، حيث ستقوم الشركة بالبدء بتفعيل هذه الخدمة بتاريخ 30 نوفمبر الجاري.

وركز العجمي على ضرورة قيام كافة العملاء بتحديث بياناتهم لدى البنوك المصدرة لبطاقاتهم وخاصة رقم الهاتف مباشرة وقبل نهاية العام الحالي لتلافي انقطاع خدمة الدفع الالكتروني عنهم في حال عدم تحديث تلك البيانات، حيث سيتم اعطاء فترة سماح مدتها شهر لكافة العملاء.

وستقوم «كي نت» بالاعلان عن هذه الخدمة عبر وسائل الاعلام المختلفة وعبر شاشات الصراف الآلي بالاضافة الى وضع شاشة مميزة على بوابة الدفع الالكتروني لتذكير العميل بضرورة تحديث المعلومات في حال تطلب الأمر ذلك.

دعم البنك المركزي

وعبر العجمي عن شكره لكافة البنوك المحلية والبنوك العاملة في الكويت على الدور الكبير والمميز الذي قاموا به من خلال التعاون مع «كي نت» من أجل اطلاق هذه الخدمة، كما ثمن الرئيس التنفيذي لـ «كي نت» دور بنك الكويت المركزي ودعمه لاطلاق هذه الخدمة المميزة وحرصه على توفير المزيد من وسائل الحماية والأمان لعملاء البنوك في الكويت.

يذكر ان «كي نت» قامت بدعوة كافة البنوك المحلية والبنوك العاملة في الكويت لحضور المؤتمر الصحافي بهذا الخصوص وذلك لاطلاق هذه الخدمة الجديدة وابراز دور البنوك في تعزيز طرح مثل هذه الخدمات على الصعيد المحلي، وقامت الشركة بوضع خطة عمل لاطلاق عناصر الحماية الاضافية على بوابتها الالكترونية للدفع عبر الانترنت بما يحقق توفير المزيد من سبل الحماية والأمان لعملاء تلك البنوك من حملة بطاقات السحب الآلي وذلك بهدف اضافة المزيد من الراحة والأمان أثناء تسوقهم الالكتروني.

الخطوات الجديدة للدفع الإلكتروني

خطة تطبيق خدمة «التحقق من العميل» التى ستبدأ تجريبيا اعتبارا من اليوم وحتى موعد التطبيق الرسمى في يناير 2017

اماكن الخانات الجديدة التى تم اضافتها على بوابة الدفع الالكتروني لحماية العملاء اثناء التسوق عبر الانترنت

رسالة الرمز التى سيتم إرسالها الى هاتف العميل لإدخالها في البوابة الالكترونية لاتمام عملية الدفع

تقرير

تراجع التداولات العقارية في 9 أشهر للمرة الثالثة على التوالي

"بيتك": الإجراءات الحكومية لسد العجز تزيد معاناة العقار

قال تقرير بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن الربع الثالث من العام 2016 شهد حالة من التوسع في سوق المشاريع بالكويت والتزام الحكومة بتنفيذ خطة التنمية ووصولها الى مستويات استثنائية رغم تدني أسعار النفط وانعكاسها على الإيرادات، الا ان ذلك لم ينعكس على السوق العقاري ومؤشرات التداول فيه التي مازالت تشهد تراجعا واضحا على مستوى الأنشطة العقارية المختلفة للسكن الخاص والاستثماري والتجاري.

واشار التقرير الى ان مستويات الأسعار لمختلف المناطق تشهد تراجعات تصحيحية طفيفة ومتوسطة مع تباين الأنشطة العقارية واختلاف المناطق لتحتفظ السوق العقارية بقدرتها على تجاوز الضغوط والتحديات، والتطورات المتسارعة، على المستوى المحلي والعالمي مقارنة بالأسواق البديلة.

وتوقع التقرير ان يتأثر السوق العقاري بالإجراءات المالية الحكومية الساعية نحو تخفيف حدة العجز المالي الناجم عن الانخفاض في أسعار النفط، من خلال تعزيز الإيرادات والرسوم، وترشيد الانفاق الجاري بإعادة النظر في بند الأجور والدعم سواء من خلال رفع أسعار الوقود وأسعار الكهرباء، حيث من المتوقع ان تحقق الموازنة العامة للدولة عجزا ماليا قدره 8,5 مليارات دينار بنحو 24,8٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2016/ 2017.

معدلات التضخم

وقال التقرير ان اثر تلك الإجراءات سيظهر على القطاع العقاري من ناحية ارتفاع تكاليف البناء بفعل زيادة معدلات التضخم، او ارتفاع تكلفة المعيشة الذي من شأنه التأثير على العقارات، حيث شمل رفع أسعار الكهرباء على العقارات الاستثمارية والتجارية والتي ستدخل حيز التنفيذ في سبتمبر من العام 2017، فضلا عن ارتفاع أسعار الوقود، حيث يشكل حجم دعم الكهرباء والماء حصة كبيرة من الكلفة الإجمالية للدعم. وقد فقدت تداولات القطاع العقاري في الربع الثالث نحو 36,4٪ من قيمتها مقارنة بالفترة داتها من العام الماضي، تأثرا بانخفاض قيمة التداولات في كل القطاعات العقارية السكنية والاستثمارية والتجارية بنسبة 27,8٪ و39,6٪، و50,5٪ على التوالي. وقد انخفضت التداولات العقارية على أساس ربع سنوي للمرة الثالثة على التوالي في الربع الثالث من العام الحالي مدفوعة بتراجع كبير في كل من القطاع السكني والاستثماري والتجاري، بنحو 29,8٪، 28,6٪ و59,2٪ على التوالي.

اسباب التراجع

ولاحظ التقرير ان تزامن موسم الصيف والإجازات ساهم في زيادة حدة التراجع خلال الربع الثالث من العام الحالي في ظل استمرار الضغوط المالية والاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، والأحداث السياسية الملتهبة في الشرق الأوسط. على الرغم من استقرار أسعار النفط خلال الربع الثالث عند مستويات الربع الثاني من العام الحالي، إلا أنه في ظل هذه المتغيرات العالمية لسوق النفط، وما لحق بها من تغيرات هيكلية وتحولها إلى سوق شديدة التأثر بتوجهات المشترين، فإن استمرار اعتمادنا المطلق على الإيرادات من هذا المصدر لن يحقق استدامة النمو الاقتصادي ويخضعه إلى تقلبات منتظمة بناء على تقلبات الأسواق.

وذكر التقرير أن هبوط أسعار النفط أدى إلى التأثير على أوضاع المالية العامة والحساب الجاري. وعلى المدى القصير، يمكن استخدام المتاح من الاحتياطيات المتوافرة والتمويل عبر اللجوء للبنوك المحلية او من خلال الصكوك والسندات الدولية لتجنب تخفيضات الإنفاق الحادة وتخفيف الأثر على النمو غير النفطي.

التفاصيل الكاملة على موقع «الأنباء»:
www.alanba.com.kw

36٪ انخفاض ربعي بالتداولات العقارية

تصحيح متباين في مستويات الأسعار بمختلف المناطق

هبوط كبير في قطاعات "السكني" و"الاستثماري" و"التجاري"

8,5 مليارات دينار عجز متوقع للسنة المالية 2016 / 2017